الأنباء
الاحد 29 نوفمبر 2026
شاهد الصفحة PDF

النفط الكويتي
82,11
دولاراً للبرميل

أعلى مستوى منذ بداية 2026.. وزيادة بـ935,8 مليون دينار خلال 9 أشهر

14,1 مليار دينار ضمانات من البنوك لتنفيذ عقود ومشاريع الشركات

أحمد مغربي

كشفت أحدث بيانات بنك الكويت المركزي عن ارتفاع القيمة الإجمالية لخطابات الضمان القائمة لدى البنوك المحلية إلى 14,1 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2026، مسجلة أعلى مستوياتها منذ بداية العام الحالي، في مؤشر يعكس اتساع حجم التعهدات المالية التي تقدمها البنوك لدعم التزامات الشركات والمؤسسات في تنفيذ العقود والمشاريع والتعاملات التجارية المختلفة.

وأظهرت البيانات، التي اطلعت عليها «الأنباء»، أن رصيد خطابات الضمان ارتفع بمقدار 935,8 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، وبنسبة نمو بلغت 7,11٪، مقارنة بمستواه البالغ 13,16 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، فيما سجل زيادة شهرية قدرها 116,9 مليون دينار، مقارنة برصيد بلغ 13,98 مليار دينار بنهاية أغسطس الماضي، بنمو نسبته 0,84٪. ويكتسب تجاوز خطابات الضمان حاجز 14 مليار دينار أهمية خاصة في ضوء استمرار نمو أرصدتها خلال الأشهر الأخيرة، إذ ارتفعت من 13,74 مليار دينار بنهاية يونيو إلى 13,9 مليار دينار في يوليو، ثم 13,9 مليار دينار في أغسطس، قبل أن تصل إلى 14,1 مليار دينار بنهاية سبتمبر، لتسجل بذلك أربعة أشهر متتالية من الارتفاع منذ نهاية مايو الماضي. وتشير هذه التطورات إلى تنامي القيمة القائمة من الضمانات المصرفية التي توفرها البنوك لصالح عملائها، بما يدعم قدرة الشركات على تقديم الضمانات المطلوبة للتعاقد مع الجهات الحكومية والخاصة، والمشاركة في المناقصات، وتنفيذ الأعمال والوفاء بالالتزامات الناشئة عن العقود، دون الحاجة إلى صرف القيمة الكاملة لهذه الضمانات نقدا عند إصدارها.

ضمانات تدعم تنفيذ العقود

وتؤدي خطابات الضمان دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، لكونها إحدى الأدوات المصرفية التي تمنح الجهات المتعاقدة حماية مالية إضافية، إذ يتعهد البنك بموجب خطاب الضمان بسداد مبلغ محدد للمستفيد وفقا للشروط الواردة فيه، بما يساعد الشركات على استيفاء المتطلبات المالية للمشاريع والعقود المختلفة.

وتبرز أهمية هذه الأداة بصورة خاصة في قطاع المقاولات والمشروعات الإنشائية والتوريدات والخدمات، حيث قد تشترط الجهات المتعاقدة تقديم ضمانات مالية للمشاركة في المناقصات أو ضمان حسن تنفيذ الأعمال أو الوفاء بالتزامات مرتبطة بالعقود، وهو ما يجعل البنوك طرفا أساسيا في توفير الثقة المالية اللازمة لإتمام هذه التعاملات.

ولا تمثل القيمة البالغة 14,1 مليار دينار تمويلا نقديا مباشرا حصلت عليه الشركات، وإنما تعبر عن رصيد التعهدات المصرفية القائمة بنهاية سبتمبر، والتي تتحول إلى التزام بالدفع عند تحقق شروط المطالبة المنصوص عليها في خطابات الضمان.

ومن ثم، فإن ارتفاع هذه الأرصدة يوضح زيادة حجم الالتزامات التي تضمنها البنوك لصالح عملائها، لكنه لا يكشف بمفرده عن قيمة المشاريع الجديدة أو عدد العقود المبرمة خلال الفترة، نظرا إلى أن الرصيد يشمل الضمانات القائمة، بما فيها تلك المرتبطة بعقود سابقة.

ويظهر تحليل حركة خطابات الضمان خلال العام الحالي أن النمو اكتسب زخما خلال الأشهر الأخيرة، بعدما بلغ الرصيد 13,57 مليار دينار بنهاية مايو، ليرتفع بمقدار 531 مليون دينار حتى نهاية سبتمبر، وبنسبة 3,91٪ خلال أربعة أشهر.

وسجل شهر يونيو زيادة قدرها 175 مليون دينار، تلتها زيادة أخرى بلغت 169,3 مليون دينار خلال يوليو، قبل أن ترتفع الضمانات بمقدار 69,8 مليون دينار في أغسطس، ثم 116,9 مليون دينار في سبتمبر.

وتكشف هذه الأرقام أن الزيادة في الرصيد لم تقتصر على شهر واحد، وإنما امتدت عبر أربعة أشهر متتالية، لتدفع خطابات الضمان إلى تجاوز حاجز 14 مليار دينار للمرة الأولى خلال 2026.

ويعكس استمرار وجود هذه الضمانات عند مستويات مرتفعة الأهمية التي تحتفظ بها أدوات التمويل المصرفي غير المباشر في دورة الأعمال، باعتبارها وسيلة تساعد الشركات على إدارة التزاماتها التعاقدية، وتتيح للجهات المستفيدة الحصول على تعهدات مالية صادرة عن مؤسسات مصرفية خاضعة للرقابة.

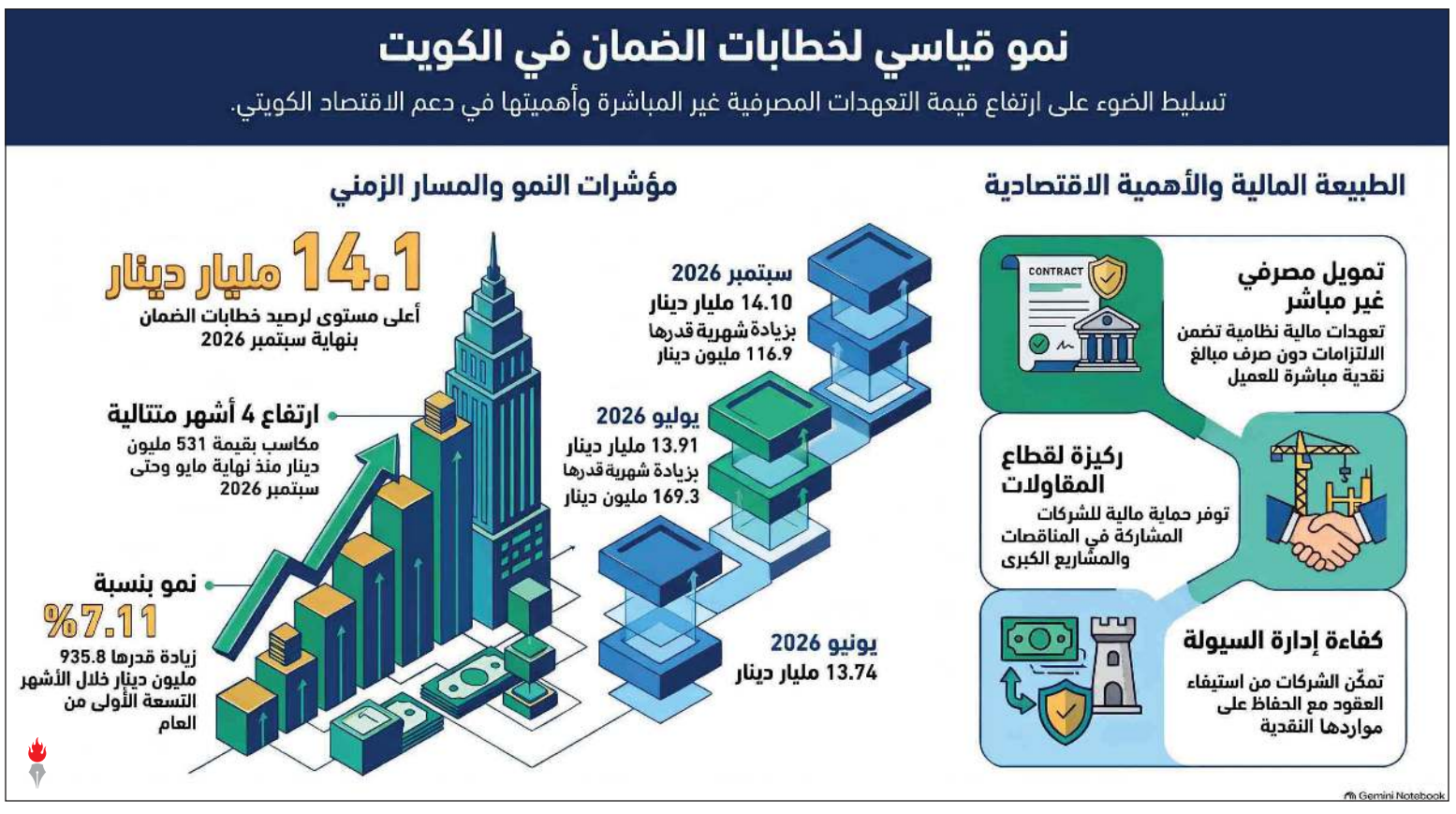
تمويل غير مباشر

وتندرج خطابات الضمان ضمن الحسابات النظامية للبنوك المحلية التي يرصدها بنك الكويت المركزي، وتشمل كذلك الاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية والالتزامات الأخرى المرتبطة بعمليات التمويل غير المباشر، إلى جانب أنشطة مصرفية أخرى مثل إدارة الأصول لحساب العملاء.

وتختلف هذه الأدوات عن القروض التقليدية، إذ لا يستلزم إصدار خطاب الضمان قيام البنك بصرف قيمته إلى العميل، وإنما يوفر تعهدا ماليا لصالح الطرف المستفيد، وفقا للأحكام والشروط المتفق عليها، وهو ما يمنح الشركات وسيلة لتلبية متطلبات التعاقد مع المحافظة على مواردها النقدية، وفقا للضمانات والاشتراطات التي يحددها البنك.

وفي المقابل، تخضع هذه التعهدات لتقييم مصرفي يأخذ في الاعتبار المركز المالي للعميل وطبيعة النشاط والالتزامات المحتملة والضمانات المقابلة، بما يجعل نمو أرصدتها مؤشرا على حجم الأعمال التي تساندها البنوك، دون أن يعني بالضرورة ارتفاع المخاطر الفعلية أو زيادة المبالغ المستحقة على الشركات.

وتؤكد البيانات في مجملها أن دور القطاع المصرفي في الكويت لا يقتصر على منح التمويل المباشر، وإنما يمتد إلى توفير منظومة من الأدوات والضمانات المالية التي تسهم في تيسير التعاقدات التجارية وتنفيذ المشاريع ودعم استمرارية الأعمال، وهو ما يتجلى في وصول خطابات الضمان إلى أعلى مستوياتها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي.



للعام السادس على التوالي من مجلة غلوبال ترايد ريفيو «GTR»

«الوطني» يفوز بجائزة «أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت»

في تأكيد جديد على تميزه المستمر ومكانته الرائدة في قطاع التمويل التجاري، حصد بنك الكويت الوطني جائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت لعام 2026، للعام السادس على التوالي، في الاستبيان السنوي الذي أجرته مجلة غلوبال ترايد ريفيو (GTR)، المتخصصة في الأسواق العالمية الناشئة وتمويل التجارة والسلع والخدمات المصرفية. ويأتي هذا التكريم تتويجا للدور المحوري الذي يضطلع به البنك في دعم حركة التجارة وتمويل الأعمال، وتقديم حلول مصرفية متطورة تلبي احتياجات الشركات والمؤسسات بمختلف أحجامها، إلى جانب مساهمته الفاعلة في تعزيز النشاط الاقتصادي وتيسير العمليات التجارية عبر مختلف القطاعات.

وتعد جوائز (GTR+ MEA Leaders in Trade) من أبرز الجوائز المتخصصة في قطاع التمويل التجاري على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تكرم المؤسسات المالية الأكثر تأثيرا في تشكيل مشهد تمويل التجارة بالمنطقة، وتحتفي بالمؤسسات الرائدة التي تظهر أداء استثنائيا في مجالات تمويل التجارة والسلع وسلاسل التوريد وتمويل الصادرات، من خلال تبني الابتكار والريادة وتقديم خدمات وحلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم النمو الاقتصادي والتجاري وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والتجارية. واختارت المجلة بنك الكويت الوطني كأفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت استنادا إلى عملية تقييم تعتمد على تصويت القراء والمشاركين في السوق، حيث تم للمرة الأولى حسم نتائج الجوائز بهذه الطريقة، بما يمنح القطاع صوتا مباشرا في اختيار المؤسسات الأكثر تأثيرا وتميزا. وركزت معايير التقييم على المؤسسات التي أظهرت مستويات عالية من القيادة والابتكار والأثر الإيجابي في قطاع تمويل التجارة، فضلا عن مساهمتها في تطوير الخدمات والحلول المالية وتعزيز كفاءة العمليات التجارية في المنطقة. ويعكس هذا الإنجاز قوة الحضور الذي يتمتع به بنك الكويت الوطني في سوق التمويل التجاري والثقة الراسخة التي يحظى بها لدى عملائه وشركائه من الشركات والمؤسسات، كما يؤكد نجاح إستراتيجيته في توفير حلول تمويل تجاري متكاملة تدعم سلاسل الإمداد والتجارة العابرة للحدود وتلبي المتطلبات المتغيرة للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مستندا في ذلك إلى شبكة البنك الإقليمية والدولية الواسعة ومستوى خدمة العملاء المتميز وفريق عمل يتمتع بخبرات وكفاءات متخصصة. ويضاف هذا التتويج إلى سجل حافل من الجوائز والإنجازات التي حصدها بنك الكويت الوطني على المستويين الإقليمي والدولي، تقديرا لتميزه في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة وريادته في مجالات تمويل الشركات والابتكار الرقمي وإدارة الثروات والاستدامة، كما يواصل البنك تعزيز حضوره في القطاع المصرفي الكويتي، مستندا إلى خبرة مصرفية عريقة وشبكة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية المتطورة. وفي إطار إستراتيجيته للنمو المستدام، يواصل البنك اقتناص الفرص على الساحتين المحلية والإقليمية، مستفيدا من خبراته الطويلة في قيادة تحالفات التمويل للصفقات الكبرى والمشاريع الإستراتيجية في العديد من القطاعات الحيوية، الأمر الذي يعزز موقعه كشريك مصرفي مفضل لكبرى الشركات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية في تنفيذ خططها التوسعية وتمويل مشاريعها المستقبلية. وتعد مجلة غلوبال ترايد ريفيو (GTR) من أبرز المراجع العالمية المتخصصة في التمويل التجاري، حيث تقدم تغطيات وتحليلات معمقة لقطاعات تمويل التجارة والتصدير والسلع وسلاسل التوريد، إضافة إلى تأمين الائتمان التجاري والخزانة والتكنولوجيا المالية، وتحظى جوائزها بمكانة مرموقة في الأوساط المصرفية والمالية العالمية.


رئيس الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية براديب هاندا مع فريق الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والتمويل التجاري في بنك الكويت الوطني

تغييرات واسعة في القطاع النفطي

أحمد مغربي

يشهد القطاع النفطي الكويتي موجة واسعة من التغييرات التنظيمية والوظيفية، ضمن إعادة هيكلة شملت شركتي نفط الكويت ونفط الخليج، طالت 103 موظفين، وتضمنت 80 تغييرا في المسميات الوظيفية، إلى جانب إعادة توزيع الاختصاصات والتبعيات الإدارية.

ووفقا لتعميمين إداريين صادرين عن الشركتين بتاريخ 26 نوفمبر 2026، تدخل التغييرات التنظيمية حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم الأحد، وتشمل 11 مدير مجموعة، و55 رئيس فريق عمل، و11 من كبار الاختصاصيين، و3 مستشارين، فيما يستمر 23 موظفا وقياديا في مناصبهم الحالية.

واستحوذت شركة نفط الكويت على النصيب الأكبر من التغييرات بواقع 53 تغييرا وظيفيا، شملت 7 مدراء مجموعات و41 رئيس فريق عمل و5 من كبار الاختصاصيين، فيما تقرر تعيين 6 رؤساء فرق عمل في وقت لاحق.

وفي الشركة الكويتية لنفط الخليج، شملت التغييرات 27 مسمى وظيفيا، بواقع 4 مدراء مجموعات و14 رئيس فريق عمل و6 من كبار الاختصاصيين و3 مستشارين.

وعلى صعيد إعادة الهيكلة، تضمنت التغييرات إلغاء مجموعات وفرق عمل بالشركتين، مقابل استحداث مجموعتين و4 فرق عمل في «نفط الخليج»، فضلا عن إعادة تسمية ونقل تبعية عدد من المجموعات وفرق العمل.

38,122 مليون دينار واردات التبغ بالكويت خلال أول 6 أشهر من العام الحالي

فاتورة المدخنين مرشحة للتضاعف مع الضريبة «الانتقائية»

علي إبراهيم

تتجه سوق التبغ في الكويت إلى مرحلة جديدة مع التوجه نحو تطبيق الضريبة الانتقائية، التي تبلغ نسبتها على منتجات التبغ ومشتقاته 100٪ وفق المنظومة الضريبية الخليجية، ما قد ينعكس على أسعار البيع للمستهلك النهائي وحجم الطلب على هذه المنتجات، فضلا عن الآثار المحتملة للضريبة على الإيرادات العامة للدولة.

ويأتي ذلك في أعقاب صدور المرسوم بقانون رقم (140) لسنة 2026، بالموافقة على الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وملحق التعديل عليها، في الوقت الذي بلغت فيه قيمة واردات الكويت من التبغ وأبدال التبغ المصنعة 38,122 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026.

وكشفت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أن قيمة واردات التبغ وأبدال التبغ المصنعة سجلت 21,578 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026، مقابل 16,544 مليون دينار خلال الربع الأول من العام ذاته.

وأظهرت الأرقام ارتفاع فاتورة استيراد التبغ خلال الربع الثاني بواقع 5,034 ملايين دينار، وبنسبة نمو بلغت 30,4٪ مقارنة بالربع الأول، ليستحوذ الربع الثاني على نحو 56,6٪ من إجمالي الواردات المسجلة خلال النصف الأول، مقابل 43,4٪ خلال الربع الأول.

وبلغ متوسط الواردات الشهرية خلال الربع الثاني نحو 7,193 ملايين دينار، مقابل 5,515 ملايين دينار شهريا خلال الربع الأول، فيما بلغ المتوسط الشهري خلال النصف الأول نحو 6,354 ملايين دينار. وعلى أساس سنوي، فإن استمرار وتيرة الاستيراد المسجلة خلال النصف الأول من العام عند مستوياتها ذاتها قد يرفع قيمة واردات الكويت من التبغ وأبدال التبغ المصنعة إلى 76,244 مليون دينار بنهاية 2026.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة في ضوء التوجه نحو تطبيق الضريبة الانتقائية، إذ تمثل مؤشرا على حجم واردات إحدى أبرز فئات السلع المشمولة بالضريبة، فيما قد تؤثر التغيرات في مستويات الطلب عقب تطبيقها على قيمة الواردات مستقبلا. وفي حال تطبيق الضريبة الانتقائية بنسبة 100٪ على أساس أسعار البيع الحالية قبل الضريبة، وانتقال كامل العبء الضريبي إلى المستهلك النهائي، فإن أسعار منتجات التبغ قد تصل إلى ضعف مستوياتها الحالية.

غير أن حجم الإنفاق الفعلي على منتجات التبغ عقب تطبيق الضريبة سيظل مرتبطا بعدة عوامل، من بينها آلية التسعير، ومدى انتقال العبء الضريبي إلى المستهلك النهائي، ومرونة الطلب، والتغيرات المحتملة في السلوك الاستهلاكي.

وعلى صعيد المالية العامة، تمثل الضريبة الانتقائية أحد مصادر الإيرادات غير النفطية، فيما يرتبط حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة بالقيمة الخاضعة للضريبة والكميات المطروحة للاستهلاك.

وإلى جانب البعد المالي، تستهدف الضريبة الانتقائية الحد من استهلاك المنتجات الضارة بالصحة العامة، بما يجعل حجم الإيرادات الضريبية المحققة ومدى التغير في معدلات استهلاك المنتجات الخاضعة لها من أبرز مؤشرات تقييم آثار تطبيقها.


صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي